الأمم المتحدة

A/C.3/66/L.8*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون
اللجنة الثالثة

البند ٢٧ (ب) من جدول الأعمال
التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

بيرو: مشروع قرار

تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة“، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠١٠ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن تعزيز الإدماج الاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[(١)]، التي أقر فيها رؤساء الدول والحكومات بأنه من أجل

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

(١) انظر القرار ١/٦٥.

الرجاء إعادة استعمال الورق

بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، فمن الأهمية بمكان تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة التي توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، بما يتفق مع الأولويات والظروف الوطنية،

وإذ تعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بإعمال حق الجميع في الحصول على عمل لائق والتمتع بمستوى معيشي ملائم وبالخدمات الاجتماعية الأساسية والضمان الاجتماعي للناس كافةً،

وإذ تسلم بضرورة اقتران النمو الاقتصادي بالإدماج الاجتماعي وترجمته إلى سياسات وبرامج وآليات للقضاء على الفقر وكفالة الحماية الاجتماعية بهدف إقامة مجتمعات شاملة قوامها التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تعرب عن القلق لأن أولئك الذين يعانون من حالات الضعف أو التهميش ، مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، بالإضافة إلى المهاجرين والشعوب الأصلية، ما زالوا مستبعدين إلى حد كبير من الانتفاع بثمار النمو الاقتصادي،

وإذ تدرك أن لسياسات الإدماج الاجتماعي ونظمه دوراً أساسياً في النهوض بالمجتمع الشامل، ولها أيضاً أهمية بالغة في تعزيز قيام مجتمعات مستقرة وآمنة ومنسجمة وسلمية وعادلة وفي تمتين اللحمة والإدماج الاجتماعيين بما يتيح تهيئة بيئة ملائمة للتنمية والتقدم،

وإذ تؤكد من جديد الدور الأساسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في إيجاد بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الاجتماعي،

وإذ تدرك ضرورة تحقيق الإدماج الاجتماعي بوصفه نتيجة للديمقراطية وعنصرا مكمّلا لها، وباعتباره واحدة من أفضل السياسات العملية التي تنتهجها الدول وأداةً ناجعة لتعزيز الإدماج الاجتماعي،

وإذ تقر بأن سياسات الإدماج الاجتماعي ينبغي أيضاً أن تعزز المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى حقوق الشعوب الأصلية وحقوق المهاجرين وواجباتهم،

وإذ تقر أيضاً بأن مشاركة الأشخاص الذين يعانون من حالات الضعف أو التهميش هي مسألة بالغة الأهمية لصوغ وتنفيذ سياسات للإدماج الاجتماعي كفيلة بتحقيق الإدماج الاجتماعي بصورة فعالة، حسب الاقتضاء،

وإذ تشدد على أهمية تهيئة بيئة دولية مواتية، ولا سيما الارتقاء بمستوى التعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال تحقيق الإدماج

الاجتماعي في كل بلد، وبخاصة في البلدان النامية، ويشمل ذلك الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين والوصول إلى الأسواق والدعم المالي والتقني وبناء القدرات،

وإذ تعرب عن القلق إزاء احتمال تفاقم الاستبعاد الاجتماعي في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي؛ وإذ تدرك بالتالي الحاجة الملحة إلى تنفيذ سياسات وبرامج مستدامة وموثوقة بها في مجال الإدماج الاجتماعي،

١ - **تؤكد** أن على الدول التزاما أخلاقيا بإيجاد ''مجتمع للجميع''[٢] يقوم على احترام حقوق الإنسان الأساسية ومبادئ المساواة والإنصاف بين الأفراد، وإتاحة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز المشاركة الفعالة لكل فرد من أفراد المجتمع، ولا سيما أولئك الذين يعانون من حالات الضعف أو التهميش، في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك الأنشطة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى المشاركة في عمليات صنع القرار؛

٢ - **تهيب** بالدول أن تعمل على توزيع ثمار النمو الاقتصادي بمزيد من الإنصاف، وذلك بتنفيذ سياسات للاقتصاد الكلي تراعي الاعتبارات الاجتماعية بغية تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي؛

٣ - **تشجع** الدول على النظر، عند الاقتضاء، في إنشاء مؤسسات أو وكالات وطنية في أنسب وقت ممكن للنهوض ببرامج وآليات الإدماج الاجتماعي وتنفيذها وتقييمها على المستويين الوطني والمحلي؛

٤ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الوطنية المبذولة لإقامة مجتمعات شاملة للجميع، ولا سيما في البلدان النامية، وتشجع المنظمات الإقليمية على القيام بذلك، وذلك بإتاحة التعاون المالي والتقني لوضع وتنفيذ سياسات سليمة للإدماج الاجتماعي؛

٥ - **تهيب** بالمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المنتمية إلى النظام المالي الدولي، أن توفر الدعم للدول في مجال إدراج أهداف التكامل الاجتماعي في صلب سياسات الإدماج الاجتماعي، مع كفالة مشاركة الأشخاص الذين يعانون من حالات الضعف أو التهميش في تخطيط العمليات وتنفيذها ورصدها، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛

---

(٢) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٦٦.

٦ - **تدعو** الدول والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني إلى تبادل الآراء والمعلومات بشأن سياسات الإدماج الاجتماعي السليمة وأفضل الممارسات؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين؛

٨ - **تقرر** مواصلة النظر في المسألة في دورتها السابعة والستين في إطار بند فرعي معنون ''تعزيز الإدماج الاجتماعي''.